

مشروع مذكرة الإستراتيجية البيئة وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

أولاً - تحليل الاحتياجات وميزة المنظمة النسبية

1- تشكل الموارد الطبيعية (التربة والمياه والتنوع الوراثي) والمناخ وخدمات النظم الايكولوجية العناصر الأساسية لإنتاج الأغذية وللحفاظ على النظم الزراعية وسبل العيش. وتشير التوقعات العالمية لنمو السكان والتنمية الاقتصادية إلى أنه لن يتسنى تحقيق أي تقدم صوب الأهداف العالمية للأعضاء دون تحقيق الإدارة المستدامة (الصون والتحسين والاستخدام المستدام) للموارد الطبيعية.

2- وسوف تتزايد الصراعات (داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود) بشأن الحصول على الأراضي والتربة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها خلال العقود القادمة. وسوف تتفاقم هذه الصراعات نتيجة لتغير ظروف النمو وتزايد ندرة المياه وأحداث الطقس المتطرفة وغير ذلك من تأثيرات تغير المناخ. وتتضمن معالجة ذلك إدراك الطابع المشترك بين القطاعات للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية على النطاق المحلي وربط الإدارة المحلية بتعقيد وتنوع الصكوك التي تستخدم في معالجة مختلف جوانب البيئة على الصعيد العالمي.

3- ويتعين توفير الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال الصكوك الدولية والدعم على المستوى الوطني لمعالجة هذه الاحتياجات. وسوف يقتضى ذلك وجود كتلة حيوية من الكفاءات الأساسية توفر التنسيق والتكامل عبر وحدات المنظمة والشراكات الإستراتيجية مع المنظمات الدولية الأخرى.

4- وتتمتع المنظمة بالميزات النسبية التالية:

أ- منتدى محايد للحكومة العالمية للبيئة والموارد الطبيعية ذات الصلة بالأغذية والزراعة بما في ذلك من خلال الصياغة والتفاوض والرصد ذات الصلة بالصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة (الاتفاقيات ومدونات السلوك والمعايير والخطوط التوجيهية). وإنّ حياد المنظمة وخبرتها يمكنانها من توجيه عملية صياغة الصكوك الدولية كي تبرز فيها، حتى قبل نفاذها، الاحتياجات والمصالح الفعلية للدول الأعضاء فيها، ولا سيما البلدان النامية.

ب- مزيج فريد من الكفاءات الأساسية تغطي معظم جوانب إدارة الموارد الطبيعية، وتستطيع من خلال إدراج الأطر القادرة على إشراك جميع الإدارات المعنية في وضع الاستجابات متعددة التخصصات والمتكاملة للتحديات الجديدة مثل تغير المناخ والأمن الغذائي وتنمية قطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات.

- ج- التقييم والرصد العالميين وتوفير البيانات/ المعلومات التي تعتبر المنظمة المورد الوحيد لها فيما يتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية (الأراضي/ التربة، المياه، الطقس/ المناخ، الموارد الوراثية للأغذية والزراعة) استناداً إلى التصنيفات المقبولة دولياً والمواصفات الموضوعية مع الشركاء والتي تدعم كل من الصكوك الدولية والسياسات وبناء القدرات على المستوى القطري.
- د- للمنظمة علاقات مؤسسية وثيقة مع الشركاء الذين يعملون على وضع وتنفيذ صكوك دولية تعالج مسائل الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها والبيئة، وهي موجودة في موقع مميز يمكنها من إسداء المشورة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية في ما يتعلق بالتنفيذ على المستوى القطري.
- هـ- خبرات واسعة النطاق في مجال السياسات في البلدان النامية والاتصالات مع المنظمات والمعاهد الشريكة التي تفيد في دعم السياسات وبناء القدرات بشأن التحديات الرئيسية بما في ذلك من خلال شبكتها الخاصة بالمكاتب الميدانية على المستوى القطري.

ثانياً- الرؤية والأهداف الإستراتيجية

- 5- سوف تترسخ مكانة المنظمة كمصدر رئيسي للبيانات والمعارف ودعم السياسات والاستراتيجيات لضمان الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة. وسوف تسهم المنظمة في تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية طويلة الأجل المستمدة من الإدارة المستدامة والمتكاملة لقاعدة الموارد الطبيعية، وتلبية الطلب المتزايد على الأغذية والألياف والوقود والخدمات البيئية وسبل عيش الفقراء، والتصدي لتحديات تغيير المناخ من خلال عمليات التكيف والتخفيف الملائمة.
- 6- وسوف تتابع المنظمة تحقيق الأهداف التالية:
- أ- اعتماد عملية صنع القرار على المستويين الدولي والوطني بشأن الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية للأغذية والزراعة على المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت، والدروس المستفادة في مجالات السياسات وبناء القدرات والاعتراف بالطابع المشترك بين القطاعات لإدارة الموارد الطبيعية على النطاق المحلي، وتسوية المبادلات عبر مختلف الموارد الطبيعية وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- ب- تحقيق الإدارة المتساوقة للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والبيئة من خلال النهوض بالتعاون على المستويات الدولية والوطنية، وتحويل الاتفاقات الدولية إلى إجراءات ملموسة في الواقع العملي والسعي إلى تحقيق التجانس بين الأهداف العالمية والمحلية، ويمكن أن تشمل المؤشرات: خفض تدهور الأراضي، وتحسين التخطيط لاستخدام الأراضي، وخصوبة التربة والإنتاجية وتحسين أمن الحيازة والحصول عليها وزيادة كفاءة

استخدام المياه وإدارة شحتها والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وصونه، ومقاومة تقلبات المناخ وزيادة تنحية الكربون.

ج- معالجة التحديات الجديدة مثل تغير المناخ، والطلب بشأن الطاقة الحيوية، والحاجة إلى إيجاد توازن بين هذه العناصر والأمن الغذائي من خلال الإدارة المتكاملة (الصون والتحسين والاستخدام المستدام) للأراضي/ التربة، المياه، والموارد الوراثية بما في ذلك الصلات مع الغابات ومصايد الأسماك (مثل نهج النظم الايكولوجية).

ثالثاً- المخرجات المتوقعة

7- الصكوك الدولية توجه وتدعم وتعكس بصورة ملائمة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية للأغذية والزراعة في البلدان الأعضاء مما يؤدي إلى الحد من التناقضات والصراعات بين الأهداف التي تحددها القطاعات المختلفة، والمستويات الحكومية والبلدان وتحسين الاستجابة لتغير المناخ.

8- يصبح لدى البلدان الأعضاء القدرة على ما يلي والاستثمار فيها:

- أ- تقييم ورصد وتقديم التقارير فيما يتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والمناخ والموارد الوراثية).
- ب- وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات واعية للقضايا الجنسانية من أجل الحد من الصراعات فيما بين القطاعات والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للأمن الغذائي والحصول عليها وصيانة النظم الزراعية وسبل العيش.
- ج- الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية وإجراء ما يلزم من تغييرات مؤسسية وعلى مستوى السياسات للاستفادة قدر المستطاع من هذه الصكوك.
- د- التصدي لتحديات تغير المناخ بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط للتكيف وتحسين ممارسات التخفيف.

رابعاً- جوانب التنفيذ

9- تتطلب الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية كتلة حيوية من الكفاءات الأساسية القادرة على تنسيق وجمع المعارف ذات الصلة المتاحة في أنحاء المنظمة. وسوف يشمل ذلك:

- أ- تحديد وتنفيذ أطر متعددة السنوات لكل مورد من الموارد الطبيعية الرئيسية بالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء على النحو الذي يبينه برنامج العمل متعدد السنوات التابع لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الذي يغطي المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية) والإطار البرامجي المقترح للمياه

(COAG/2007/7). وسيعمل هذا البرنامج على التنسيق والعمل في كافة الإدارات المعنية في المنظمة لوضع برامج ممولة من خارج الميزانية بدعم على المستوى الوطني في المجالات الرئيسية المشتركة بين القطاعات.

- ب- تحديد وحدات الاتصال لكل صك من الصكوك الدولية الموجودة والمقترحة والمتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية، تتولى تنسيق وتجميع مدخلات المنظمة من أجل وضع هذه الصكوك وتنفيذها: إقامة شراكات إستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لدعم الحوكمة الدولية للقضايا المتعددة الأبعاد لإدارة البيئة والموارد الطبيعية بما في ذلك تغير المناخ في عملية ما بعد كيوتو وما يتجاوزها؛ وتحليل انعكاسات هذه الاتفاقيات الدولية على صعيدي الأغذية والزراعة.
- ج- ضمان توافر وإدارة البيانات العالمية وإمكانية الحصول عليها بما في ذلك الاستخدام الملائم للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتوفير مجموعات البيانات المكانية بالتعاون الوثيق مع الشركاء والبلدان الأعضاء.
- د- إقامة الشراكات المثمرة مع المؤسسات ذات الصلة (منها مثلاً وكالات الأمم المتحدة والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والقطاع الخاص) المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية.
- هـ- الاستخدام الفعال لهذه البيانات لصياغة السياسات والاستراتيجيات والدراسات المنظورية العالمية بما في ذلك تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم، والتقارير الخاصة بحالة الموارد الوراثية في العالم، ورسم المناطق الأيكولوجية الزراعية، والتقييم العالمي لتدهور التربة وغير ذلك.